جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: مالية و التجارة الدولية

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

– دراسة حالة الجزائر – 2022/2017

The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance

من إعداد الطالب :

- حسان دواجي بلمهل

تحت إشراف :

" د. عبورة حسام الدين "

أعضاء لجنة المناقشة

د.جعفر هني محمد	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
د.عبورة حسام الدين	**جامعة غليزان**	**مشرفا**
د.بلقيوس عبد القادر	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرأ باسم ربك الذي خلق ° خلق
الإنسان من علق ° اقرأ وربك
الأكرم ° الذي علم بالقلم ° علم
الإنسان ما لم يعلم °

صدق الله العظيم

سورة العلق الآيات 1..5

شكر وتقدير

الحمد لله الذي يسر سبيلنا وأنار دربنا

نشكر الله عز وجل على تيسيره وتوفيقه لنا لإتمام هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الدكتور "عبورة حسام الدين" الذي أشرف على هذه المذكرة وساهم بملاحظاته وإرشاداته التي أفادتنا في إتمامها

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول قراءة ومناقشة هذه المذكرة وعلى مجهوداتهم وتصحيحهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة

ونتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

ونتقدم بالشكر إلى كل من علمنا ولو حرفا واحدا ومن ربانا على الأخلاق والقيم من اليوم الذي بدأنا فيه مشوارنا الدراسي إلى يومنا هذا

كما نشكر كل إطارات وعمال البنك الجزائري الخارجي لوكالة غليزان الذين ساعدونا طيلة فترة التربص

دون أن ننسى كل من وقف إلى جانبنا من قريب أو بعيد و أشكر صديقي بشير طالبي على مشاركته لي بالمعلومات الهامة حول المذكرة ولو بكلمة في سبيل إنجاح هذا العمل

بلمهل حسان دواجي

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

نهدي ثمرة هذا العمل إلى من قال فيهما المولى عز وجل:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" الإسراء الآية 24.

إلى مدرسة الحب والوفاء والحنان، إلى التي جعلت تحت أقدامها الجنان إلى تلك الشمعة التي تحترق لتنير طريقنا ومن سهرت الليالي من أجلنا "الأم العزيزة الغالية"

إلى من نتشرف بحمل اسمه إلى الذي نقتدي بخطواته إلى من سهر وتعب من أجلنا، نقول له زرعت واليوم حق لك الحصاد * الأب الغالي*

إلى من ترعرعنا وكبرنا بينهم إلى سندنا إلى من هم أقرب إلينا من أرواحنا "إخوتنا الأعزاء" الذين ليس لهم مثيل في الحياة

إلى كل أفراد العائلة وصديقي حاج محمد دواجي يوسف كما لا أنسى خطيبتي س.امال على وقوفها معي حتى أتم

إلى من أنار لنا الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة لنا، زملائنا الأعزاء

إلى كل هؤلاء وبأسماء ومعاني الوفاء نهدي هذا العمل

بلمهل حسان دواجي

قائمة االجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-III	تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو	35
2-III	صادرات السلع و الخدمات في الجزائر	36
3-III	صادرات الخدمات في الجزائر	37
4-III	واردات السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2017-2021	37
5-III	الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2017-2021	38

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-II	معدل الصرف والعرض و الطلب على الواردات	17
2-II	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري	19
1-III	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	34
2-III	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو	36
3-III	الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2017-2021	38

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة سعر الصرف على الميزان التجاري ، في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية التي تواجه الجزائر في وضعية ميزانها التجاري ، وذلك بقياس أثر تقلبات أسعار الصرف (الأورو و الدولار) على الميزان التجاري ، وتوصلت هذه الدراسة أنه يوجد تأثير لسعر صرف الأورو على الميزان التجاري وسعر صرف الدولار على الميزان التجاري ، وهذا لأن الاقتصاد الجزائري وعلى خلاف اقتصاديات دول أخرى يتأثر بتقلبات سعر صرف عملتي الأورو و الدولار وينعكس هذا التقلب على نشاطه الاقتصادي

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الدولار، الأورو

الملخص باللغة الإنجليزية

This study aims to know the relationship of the exchange rate on the trade balance, within the framework of the international economic relations facing Algeria in the situation of its trade balance, by measuring the effect of exchange rate fluctuations (the euro and the dollar) on the trade balance. The trade balance and the exchange rate of the dollar depend on the trade balance, and this is because the Algerian economy, unlike the economies of other countries, is affected by fluctuations in the exchange rate of the euro and the dollar, and this fluctuation is reflected in its economic activity.

Keywords: exchange rate, trade balance, dollar, euro

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	أ
الإهداء	ب
قائمة الجداول	ت
قائمة الأشكال	ث
الملخص	ج
فهرس المحتويات	خ
I –مقدمة عامة	1
دراسة نظرية	
II :مفاهيم عامة حول أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري	
تمهيد	5
II –1:الإطار النظري لأسعار الصرف	
II –1–1:مفهوم أسعار الصرف	6
II –1–2:أنواع ومحددات أسعار الصرف	6
II –1–3:العوامل المؤثرة على أسعار الصرف	8
II –2: الميزان التجاري	
II –2–1:مفهوم الميزان التجاري	10
II –2–2:أهمية ودور الميزان التجاري	11
II –2–3:العوامل الاقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري	12
II –2–4:أثر أسعار الصرف على الميزان التجاري	14

II –3:الدراسات السابقة	**21**
II –3–1:مذكرات ماجستير وماستر	**21**
II –3–2: أطروحات دكتوراه	**24**
II –3–3: ما يميز الدراسة الحالية عن السابقة	**26**
خلاصة الفصل	**27**
III:دراسة تحليلية قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري	
مقدمة	**28**
1.III. نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري	**29**
1.1.III. نشأة البنك الخارجي الجزائري	**29**
1.1.1.III. تعريف البنك الخارجي الجزائري	**29**
2.III. تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة غليزان	**29**
1.2.III. تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة غليزان	**29**
2.2.III. تقديم وكالة غليزان	**31**
3.III. الدراسة التحليلية	**35**
خلاصة الفصل	**39**
خاتمة	**40**
قائمة المراجع	**43**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر الدراسات الاقتصادية عالما واسعا للبحث والتحليل، كونه علم يتسم بالتطور والتغير السريعين، كما أن لعلاقات الاقتصادية أثر كبير سواء على الأفراد أو الهيئات والمؤسسات وحتى كيان الدولة، ضف إلى ذلك تغير الظواهر الاقتصادية بتغير المكان و الزمان ، هذا التغير يتركنا نبحث عن المعاملات الاقتصادية الدولية،الناتجةعن زيادةالتعاملات التجارية بين البلدان خصوصا، حركةالسلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال.

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنم يتي الاقتصادية، باشتماله على ميادين واسعة من تدفقاتالسلع والخدمات وكذا تدفقات وحركية رؤوس الأموال، وتتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريقالتدفقات الحقيقية والمالية بين الدول مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوءإلى تحويل العملات بين هذهالأخيرة ذلك لعدم توفر عملة دولية موحدة يتم على أساسها التبادل، خاصة بعد أن تم التخلي عن قاعدةالذهب مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بسعر صرف العملةويختلف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي في أنالأول يتم بعملات أجنبية في حين أن التبادل الداخلييتم تسويته بالعملة الوطنية، وبسبب هذاالاختلاف برزت مشكلة نقدية مصدرها تباين قيم العملات، أدتإلى ظهور سعر الصرف الذي يهتم بمسألة تحويل وصرف العملات بأسعار مختلفة.

ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة و مناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لا سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير و الاستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية

نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة ، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم سياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكييف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الاختلالات الخارجية.

1) إشكالية البحث: يؤدي بنا ما سبقإلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدىتأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أنواع العملات المعتمدة في التجارة الخارجية (واردات وصادرات)؟
- هل تأثر تغيرات سعر صرف عملتي الدولار واليورو على القدرة الاسترادية للمستورد من حيث عدد الوحدات؟
- هل تأثر تقلبات سعر صرف عملتي الدولار واليورو على حجم الطلب الخارجي على السلع المحلية (صادرات)؟
- كيف يمكن تجنب مخاطر سعر الصرف من طرف المستوردين وحتى المصدرين؟

2) فرضيات الدراسة:

للإجابة على جملةالتساؤلات السابقة لابد من وضع الفرضيات التالية:

الفرض الأساسي:

- تؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري بحيث أن ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدى إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعتها المحلية الأمر الذي يؤدى لارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية

الفرضالفرعي:

- أهم أنواع العملات المعتمدة في التجارة الخارجية (واردات وصادرات) تتمثل في عملتي الدولار واليورو.
- تأثر تغيرات سعر صرف عملتي الدولار واليورو على القدرة الاستيرادية للمستورد من حيث عدد الوحدات
- تأثر تقلبات سعر صرف عملتي الدولار واليورو على حجم الطلب الخارجي على السلع المحلية (صادرات)
- يمكن تجنب مخاطر سعر الصرف من طرف المستوردين وحتى المصدرين بوضع خطط استراتيجية تمكنهم من التنبؤ بمخاطر سعر الصرف قبل حدوثها.

3) أسباب الدراسة:

أ. أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي للدراسات ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات.

ب. أسباب موضوعية:

- يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها و دراستها.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، كل هذا حفزنا إلى اقتحام أصوار هذا الموضوع.

- الخسائر المادية الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجةالتقلب في أسعار الصرف الدولية خصوصا العملات الرئيسية.

4) أهميةالدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ،كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول.

5) أهداف الدراسة:

- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري.
- تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري.
- محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري.

6) المنهج المتبع:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج الوصفي تم من خلاله عرض جملة من المعلومات النظرية المتعلقة بسعر الصرف، و الميزان التجاري و المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة.

7) تقسيمات الدراسة :

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى فصلين، فصل نظري و آخر تطبيقي ، حيث تطرقنا في الفصل الأول لأساسيات حول أسعار الصرف حيث نعرض أولا أهم المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، و كذا العوامل المؤثرة فيها، و الميزان التجاري مفهومه، وأثره، وأهم العوامل المؤثرة فيه، وختمنا الفصل بالتعقيب على الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد خصصناه للجانب التطبيقي وقد قمنا بدراسة تحليلة قياسية للميزان التجاري الجزائري

دراسة نظرية

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري

مقدمة:

معظم المعاملات الاقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير و الاستيراد ، وبالتالي فالدولة وبحكم علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي فهي تحتاج إلى النقد الأجنبي للوفاء بالتزاماتها، وفي ظلاختلاف العملات يحمل سعر الصرف أهمية بالغة كونه يبدي تأثير بالغ على التجارة وتدفق الاستثمارات الأمر الذي جعل سعر الصرف ليس مجرد سعر أو نسبة تتحدد بمنهج معين بل تعددت مناهج تحديده بحكم الحجم الكبير للتعاملات في أسواق الصرف التي تتم فيها التجارة في العملات الدولية وتحديد سعر الصرف.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف و كل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني، كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري.

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

- **II –1**: الإطار النظري لأسعار الصرف.
- **II –2**: الميزان التجاري.
- **II –3**: الدراسات السابقة.

II -1: الإطار النظري لأسعار الصرف

إن تزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول استوجب وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة ، وهذا الثمن يعرف بسعر الصرف

II -1-1: مفهوم أسعار الصرف

التعريف الأول: سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى (غيات شيخة، 2022، صفحة 168).

التعريف الثاني: سعر الصرف هو القيمة التي تتخذ على أساسها العملة الوطنية سعرا لها في مقابل العملات الأجنبية، حيث يمكن ببساطة اعتبار العملة كأي سلعة من السلع الأخرى التي تتخذ سعرا معينا لها مقيما بالعملات الأخرى وفقا لتفاعلات قوى العرض و الطلب عليها (فخري نعمة، 2011، صفحة 86).

التعريف الثالث: سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة و الأخرى ثمنا لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية دول العالم(موسى بوخاري، 2010، صفحة 120).

على الرغم من اختلاف التعاريف السالفة الذكر إلا أنها تجتمع في مفهوم واحد ألا وهو إبدال عملة أجنبية بعملة محلية و العكس وعملية تبديل العملتين تتم بواسطة سعر الصرف.

II -1-2: أنواع ومحددات سعر الصرف

أولا: أنواع سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بالكثير من المعطيات الاقتصادية ولا يقتصر فقط على المتغيرات اليومية ويأخذ عدة أنواع أهمها:

1. **سعر الصرف الاسمي**: هو السعر الذي تتم به مبادلة عملتين نقديتين، يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية، و سعر الصرف الموازيةو هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد (عبد الله شاهين ، 2017، صفحة 16).
2. **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة منالسمع المحلية، والتغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي التغير في سعر الصرف الاسمي معدل لمفروقاتفي معدلات التضخم في كلا البلدين (عبد الرحمن النقاش، 2006، صفحة 136) ، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخليهم الاسمية بنسبة عالية، ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية (لزعر و آيت يحي ، 2014، صفحة 12):

TCR: سعر الصرف الحقيقي، يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية

TCN: سعر الصرف الاسمي

P^*: مستوى الأسعار في البلد الأجنبي

P: مستوى الأسعار في البلد المحلي

3. **سعر الصرف الفعلي**:متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجع على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية(قدي، 2003، صفحة 05).
4. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية(جليل الغالبي، 2011، صفحة 32)
5. **سعر الصرف التوازني**: ذلك السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصادينمو بمعدل طبيعي،أي ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بينالكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة و غير ذلك، ويتأثر ببعض المتغيرات النقدية منها معدل نمو الدخل الوطني، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغير في سعر الفائدة(العباس، 2003، صفحة 02).

ثانيا : محددات سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف وفق إحدى الحالتين التاليتين(تقي الدين الحسني، 1999، صفحة 160):

1. تتدخل السلطة النقدية للبلد بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية وفقا لتعليمات محلية أو دولية، كأن يتدخل صندوق النقد الدولي مثلا، وقد استخدم هذا النمط بصورة خاصة من طرف الاتحاد السوفيتي وجميع الدول الاشتراكية التابعة له، حيث كان سعر الصرف جزء من الخطة الاقتصادية المركزية لهذه الدولة، كذلك اعتمدته بعض الدول النامية كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية.

2. يتحدد سعر الصرف كأي سعر آخر من خلال العرض و الطلب على العملة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة فيها

II -1-3: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف

باعتباره متغيرا يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق، يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته، ومن بين أهم العوامل نجد(بن الزاوي، 2017):

1. **التغير في الميزان التجاري:** توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري.
2. **تغير معدلات التضخم:** للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع القيمة.
3. **التغير في معدلات الفائدة الحقيقية:** ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية و العكس صحيح، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما سيؤثر على سعر الصرف.
4. **التدخلات الحكومية:** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية و الاقتصادية وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام

الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض و الطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية لعالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

II –2: الميزان التجاري

تعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشتمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصرالإنتاج من عمالة ورؤوس أموال وتكنولوجيا، والتي تتم عبر الحدود المختلفة للدول في العالم، والتي تقومعلى عمليات التبادل بين الدول في مختلف المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة ، صناعية أو زراعية استهلاكية أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري، ويعتبر الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لذا تكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول.

II –2–1: مفهوم الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة وارداتها (علي داود ، 2002، صفحة 20).

يمثل "الميزان التجاري الفرق بين الصادرات السلع وارداتها، حيث في حالة الفائض تكون قيمةالصادرات أكبر من قيمة الواردات، وفي حالة العجز تكون الواردات اكبر من الصادرات، وفي خالةالتساوي يكون الميزان التجاري في حالة توازن(فريد مصطفى، 2009، صفحة 361).

يقصد بالميزان التجاري كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات ومستوردات الدولة مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، المنتجات الجاهزة والوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها، تسمى هذه العمليات بالمنظورة لكونها ملموسة ماديا(السواعي، 2016، صفحة 246).

يعتبر الميزان التجاري أحد المكونات المهمة لميزان المدفوعات، ويعبر عن الفارق بين الصادرات و الواردات السلعية للدولة، وتسعى كل دولة إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري عبر استراتيجيات تنتهجها كتقييد عملية الاستيراد لبعض السلع من الخارج أو منع استيراد أنواع محددة من السلع بغرض حماية وتشجيع الصناعة المحلية وتعزيز الميزان التجاري، فهذه الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على منظمات الأعمال(مطلق الدوري، 2020، صفحة 71).

بناء على ما ورد من تعريفات يمكننا أن نقول أن الميزان التجاري يعبر عنالفرق بين الصادرات والواردات والذي يعبر عن مدى القوة الاقتصادية للبلد، ويمثل كشف لجميع السلع المنتجة محليا، والسلع الواردة من الدول الأجنبية.

إذا زادتالصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادتالواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكنالقول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلدقبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروفالاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان (أبو علاء عزي، 2018، صفحة 240).

II -2-2: أهمية الميزان التجاري وأقسامه

أولا: أهمية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما وتكمن أهميته في التالي (فخري نعمة، 2011، صفحة 71):

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع، وهذا ما يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي مثلا على أن الصناعة في حالة جيدة ، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري

بسبب ضعف تنافسية الصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائضفي ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساويبين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلاد.

كما أنه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، بحيث عند حدوث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد، حينئذ تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه، وهذا لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

ثانيا: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين(نادر، 2022، الصفحات 106-107):

1. **الميزان التجاري السلعي المنظور:** تسجل فيه التجارة المنظورة ويتعلق بصادرات وواردات السلع المادية المنظورة خلال الفترة محل الحساب وتسجل الصادرات في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين ، ونقول أنه حدث فائض في الميزان التجاري عندما تكون إجمالي قيمة الصادرات أكبر من إجمالي قيمة الواردات ، أما إذا كانت هذه الأخيرة أكبر من إجمالي قيمة الواردات فحينئذ نقول أنه حدث عجز في الميزان التجاري.
2. **الميزان التجاري الخدماتي:** تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل: خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية، وسمى ميزان المعاملات غير المنظورة، يتم تسجيل صادرات الخدمات في الجانب الدائن كاستخدام الأجانب لشركة النقل و الملاحة الوطنية، أو إنفاق الأجانب على السياحة داخل الدولة، بينما يتم تسجيل واردات الخدمات في الجانب المدين مثل: مدفوعات المواطنين لشركات النقل و الملاحة الأجنبية، مدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية.

II -2-3: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تدثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر:

- **التضخم**: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية(عبد الله شاهين ، 2017، صفحة 25).

ومن أهم الآثار السلبية للتضخم، ذلك الأثر الذي يمارس على ميزان المدفوعات للدولة، وذلك بسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري)، فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي (الدخول النقدية) يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الاستيراد غير مقيد، فينعكس الطلب على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك إلى اشتداد ارتفاع الأسعار، ومن زاوية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وهذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الواردات) (بن إبراهيم الحبيب، 2022، صفحة 368).

- **معدل نمو الناتج المحلي**:يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أنه الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية (برشيش،

2007، صفحة 69)، وينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها (عبد الله شاهين ، 2017، صفحة 28).

- **تغيرات أسعار الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات عائدات مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين(الحجار، 2003، صفحة 64).
- **سعر الصرف**:يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا،مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعرالصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبةللمقيمين(الحجار، 2003، صفحة 65). و سنفصل في هذا في المطلب التالي:

II -2-4: أثر أسعار الصرف على الميزان التجاري

يعد سعر الصرف وسياسته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخللفي الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول .

ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجيهات الحديثة نحو اقتصاد السوق تطورت أنظمة الصرفمن التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكارالنقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كانلسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

أولا: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تزيد من المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين، إذ أنزيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإنتقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية ،2حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبيأو ايجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوكالمستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة منوع ينتعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاجوحجم تجارة أقل(سعدون حسين، 2009، صفحة 94).

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبيوالميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) ويعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها(مخيش، 2019، صفحة 36).

في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية(دياب، 2010، صفحة 183):

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلىارتفاع نفقات المعيشة، كما يؤدي ذلك إلى تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلعالوطنية.

- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوفيجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ممايؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

ثانيا: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردينالأجانب، إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقومابالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير، وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفضالكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الوارداتويتزايد حجمها من هذه السلع، فتنخفض قيمةالعملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلعالرأسمالية و المواد المستوردةفعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية(بوعتروس، 2002، صفحة 16).

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وراداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات)ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) (دوحة، 2015، صفحة 132)ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم II–1: معدل الصرف والعرض و الطلب على الواردات

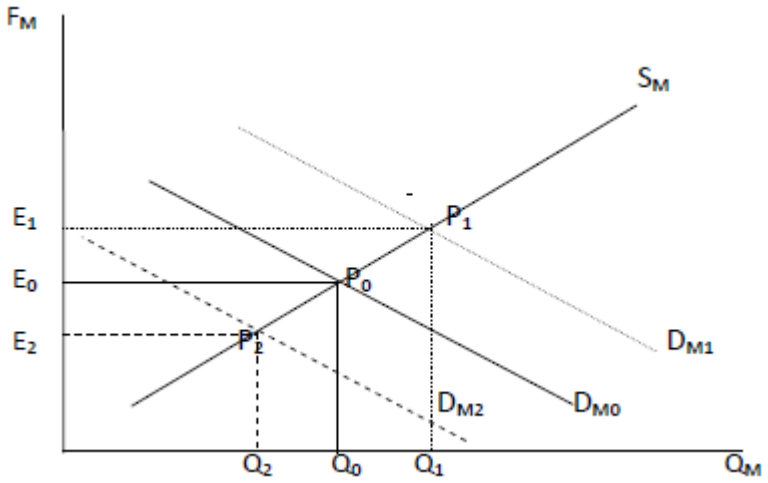

المصدر: (نبيل الوكيل، 2006، صفحة 08)

من خلال الشكل رقم 1 وبافتراض دالة عرض الواردات Sm ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات Dm فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف، حيث: **Qm** تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

Fm تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل رقم 1 أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{M1}وتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات منQ_0إلىQ_1.

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالةالطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{M2}وتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلىانخفاض كمية الواردات منQ_0إلىQ_2.

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_0 E_1 E_2 :كما يلي(نبيل الوكيل، 2006، صفحة 9):

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين = كمية الواردات X سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية.

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادةالطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعريةعلى الواردات (الأشقر، 2007، صفحة 163)، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جديدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين حالة الميزانالتجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات معالتغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

ثالثا: تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

طبقا للمنظرين فإن سعر الصرف ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات التجارية(عبد الجليل، 2012، الصفحات 97-98).

حيث عندما يستورد بلد ما منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلدالمستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

في حالة عجز ميزان المبادلات التجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات.

والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين والعملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم II–2 : العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

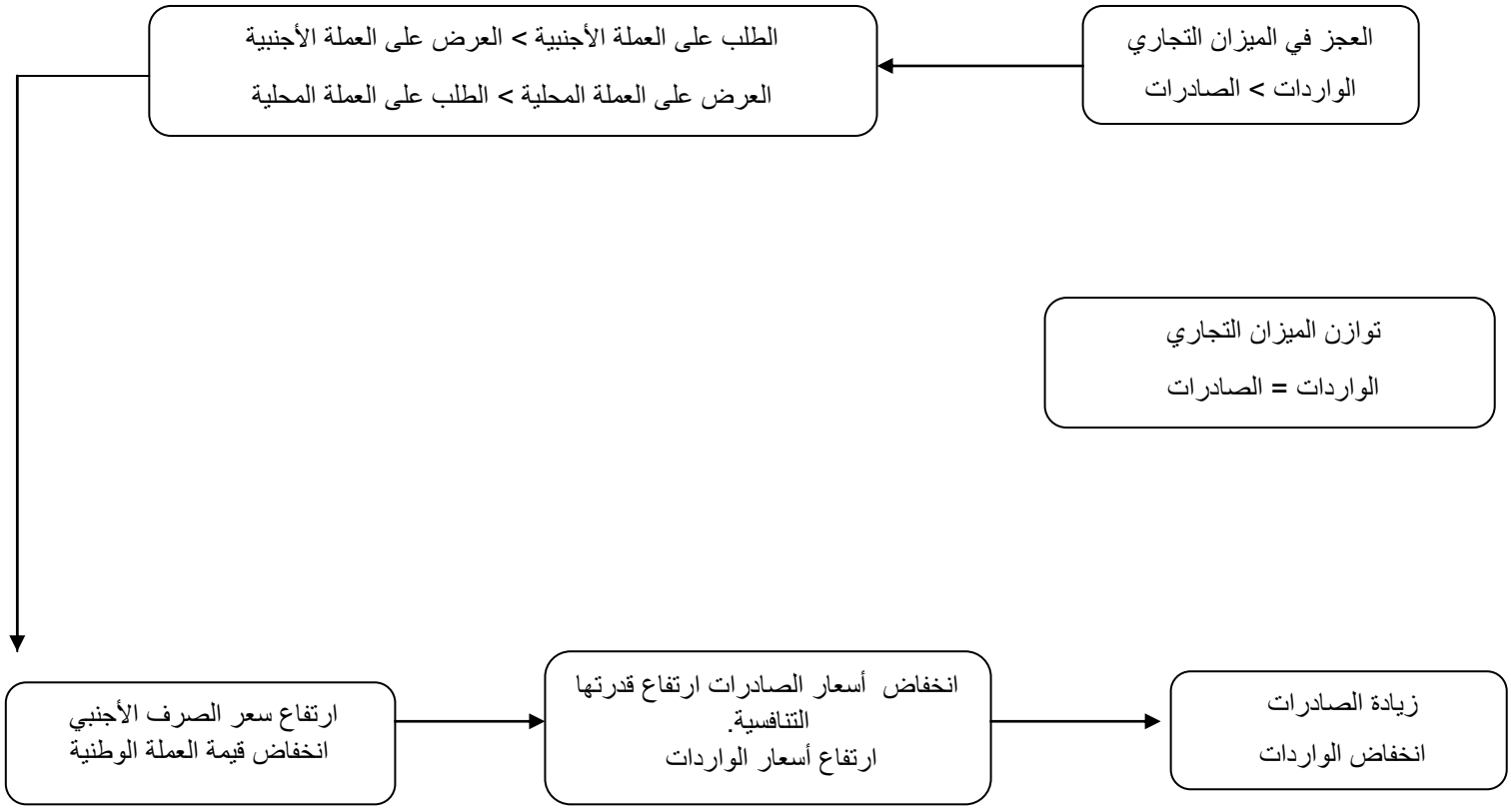

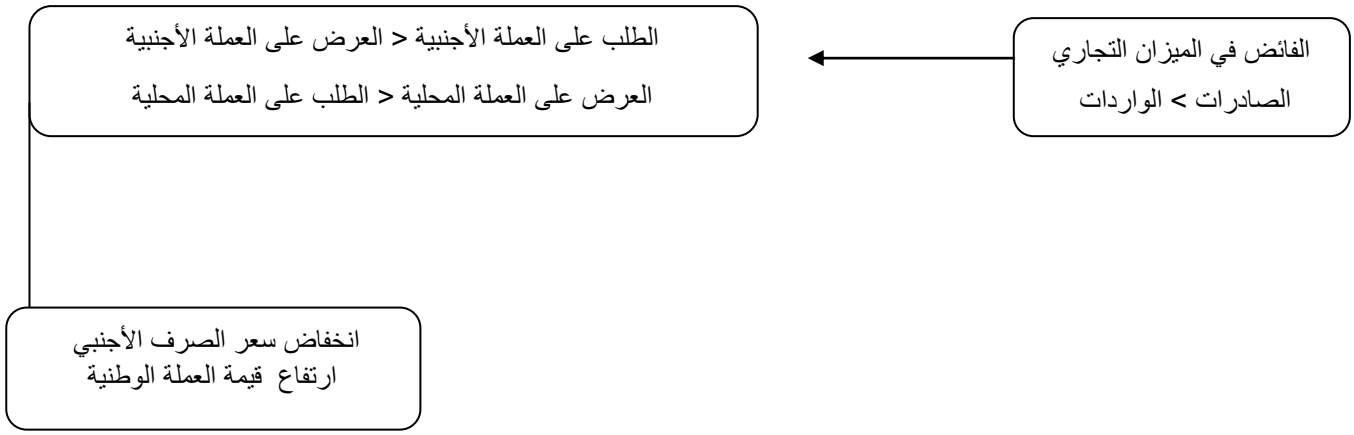

المصدر: (سيد عابد، 1999، صفحة 320)

ما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري ، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

II –3: الدراسات السابقة

خلال هذا المبحث نقوم باستعراض الدراسات السابقة التي لها صلة بالدراسة الحالية من أجل معرفة العلاقة بالدراسات السابقة و الحالية، عن طريق تحليل هذه الدراسات و النتائج المتوصل إليها لكل دراسة، ثم نقوم في الختام بمقارنة دراستنا بالدراسات السابقة.

II -3-1:مذكرات الماستر و الماجستير

-دراسة أميرة بوقطة، مذكرة ماستر في الاقتصاد النقدي و البنكي بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000، 2016 " جامعة جيجل، 2018، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد الآليات المثلى لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات و معرفة مدى فعالية سياسات الصرف المنتهجة في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات،كما حاولت دراسة أثر تغير سعر الصرف عمى وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، وقد خلصت الدراسة إلى السياسية المنتهجة من الجزائر في تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، كما أن الفائض المحقق في ميزان مدفوعات الجزائر في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار صرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية على عكس ميزان العمليات الرأسمالية الذي حقق عجز وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر ومن جهة أخرى تسديد الجزائر لديونها مما أثر سلبا على رصيد حساب أرس المال.

-دراسة بن سليمان بشرى، رحموني مسعودة، مذكرة ماستر في الاقتصاد الدولي، بعنوان " أهمية الصادرات غير النفطية في الميزان التجاري الجزائري – دراسة تحليلية و استشرافية-" جامعة جيجل، 2019، وقد هدفت الدراسة إلىمعرفة الدور الذي تلعبه الصادرات في تحديد وضعية الميزان التجاري الجزائري، التطرق إلى أهم الإستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات غير النفطية، كما قامت برصد انعكاس تقلبات أسعار البترول على الصادرات، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تفطنت

لخطر الأحادية في التصدير وتبنت لذلك إستراتيجية لتنمية صادراتها غير النفطية كغيرها من الدول، للتخلص من الأحادية في التصدير بتوفيرها لأرضية قانونية تشجيعية إنتاجية خارج النفط لتجنب مخاطر تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على إيرادات الدولة بالسلب ، بالإضافة إلى تقديمها لتحفيزات للمصدرين وإنشائها للهيئات المدعمة للنشاط التصديري والقطاع الإنتاجي غير النفطي ؛ للصادرات غير النفطية أهمية كبيرة رغم ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات ، إلا أنها تؤثر على الميزان التجاري مثلها مثل الصادرات النفطية، حيث تعتبر الزراعة والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها للنهوض بالصادرات غير النفطية نظرا للإمكانيات التي تزخر بها من خلال تفعيل دور القطاعات الثلاثة في تنمية الصادرات غير النفطية.

- **دراسة يونس مداني، لخضر رواق مذكرة ماستر في نقدي وبنكي بعنوان : '' أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 2000، 2015، جامعة المسيلة، 2019،**

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وتفسير انعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري، وقد خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف أحد أهم أدوات التي يمكن عن طريقها إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق الرقابة على الصرف، حيث يجب على الدولة تبني سياسة اقتصادية صارمة تحاشيا لما لها من آثار سلبية قد تأزم وضع ميزان المدفوعات إضافة إلى تغير أو تعديل العملة الوطنية، فسياسة تخفيض قيمة العملة من أهم أدوات سياسة سعر الصرف وأكثر استعمالا بين الدول النامية، وأحد أهم الركائز التي تتبنى عليها وصفات المؤسسات للخروج من دائرة الاختلالات الاقتصادية الكلية و خاصة فيما يخص العجز في ميزان المدفوعات.

- **دراسة (وليد بشيشي)، مذكرة ماجستير بعنوان: "أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري –"** ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع سعر الصرف والعملات

الدولية و أثرها على الاقتصاد العالمي، الوقوف على أسباب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو، و أثر ذلك على الاقتصاد الجزائري وقد خلصت الدراسة إلى أن أسعار الصرف قد تزايدت تلقباتها في الوقت الحاضر نتيجة سيطرة نظام سعر الصرف العائم الذي جاء ليعوض نظام الصرف الثابت بعد الإعلان عن عدم تبني هذا الأخير سنة 1971، نتيجة الأزمات المتوالية التي سببها النظام النقدي الدولي، هذه التقلبات في أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلىمخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي. مما يؤكد أن لأنظمة الصرف دورا كبيرا في الأزمات المالية، الأمر الذي يحتم على الدول اختيار نظام الصرف الذي يتماش وظروفها الاقتصادية، وذلك لتجنب أثر الأزمات المالية، كما توصلت نتائج الدراسة أيضا إلى أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري ككل خاصة رصيد ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى بنية التجارة الخارجية المرتبطة بالسوق الأوربية بنسبة تفوق 40 بالمائة، بالإضافة إلى أن التدهور الكبير في القيمة الحقيقية للدولار يؤثر بدرجة كبيرة على القدرة الشرائية لعائدات النفط، وبالتالي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وعلى الاقتصاد ككل، كما يؤدي ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار إلى ارتفاع أسعار السلع المتأتية من الاتحاد الأوربي مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار الداخلية وبالتالي ارتفاع معدل التضخم، كما أن ارتفاع الأورو مقابل الدولار أدى إلى انخفاض قيمة الدينار مقابل الأورو، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار قيمة الدينار أمام العملات الدولية، إلا أن التغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي بطريقة مباشرة وذبك كون الاستثمار تحكمه مجموعة من العوامل أهماه الجانب الأمني و التحفيزات المقدمة من قبل الدولة لجذب الاستثمار.

– دراسة (عبد الجليل هجيرة)، مذكرة ماجستير بعنوان: "أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر–" ، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف

على توازن الميزان التجاري، ومحاولة معرفة مدى تأثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الأورو و الدولار، وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن فهم سياسة سعر الصرف ما لم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيثالمفهوم والأسس التي يعتمدها، و لقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دورا هاما في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات، و على رأسهم التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات)، و هذا ما يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية الاختيار الأحسن لنظام الصرف، يجعل من سعر صرف عملتها دورا هاما في خدمة البرامج و الأهداف الاقتصادية للبلد، من أجل تحقيق ذلك لابد على الحكومة أن تتخذ جملة من الإجراءات الاقتصادية مرافقة لنظام الصرف المتبني، كل حسب طبيعة الاقتصاد و موقفه أمام الاقتصاد العالمي، كما خلصت إلى أنه في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية تواجه الجزائر مشكلة في ميزانها التجاري، فقد حاولنا من خلال الدراسة البحث عن إجابة للإشكالية التي تدور حول مدى تأثر الميزان التجاري للجزائر بالتغيرات التي تحدث على مستوى سعر صرف الدولار و سعر صرف الأورو خاصة، و كون المشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي، وأغلب واردات الجزائر من منطقة الأورو. مما جعل الجزائر تتحدى و تواجه مشكلة الفرق بين قيمة العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو.

II -2-3: أطروحات دكتوراه

-دراسة (جمال مساعدية)، أطروحة دكتوراه بعنوان: "أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)-" ، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير سعر الصرف على الصادرات الجزائرية، وعلى الواردات وكذا الاستثمار الأجنبي، ومن ثم الوقوف على تأثير سعر الصرف على صافي ميزان المدفوعات كهدف أساسي. كما أنه هدف من خلال الدراسة إلى تقييم فعالية سياسة الصرف المتبعة في الجزائر، و الوقوف على مدى

نجاحها في تعديل ميزان المدفوعات، وخلصت الدراسة إلى أنه يفضل تبني أنظمة الصرف العائمة بالنسبة للاقتصاديات القوية، والتي لديها حصة سوقية في التجارة العالمية .أما الاقتصاديات النامية فهي تتأرجح بين التوجيه نحو التعويم . بحذر وتردد وخوف. أو تفضل البقاء في نظام الربط وذلك دونما إغفال حتمية التوجه نحو التعويم حينما يتعرض ميزان المدفوعات إلى العجز، وقد يكون ذلك بتوصيات من البنك الدولي، هذا بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني عجز في موازين مدفوعاتها. تسليما بحتمية عولمة النظام الحر وتخفيف عبء حماية سعر الصرف منالانهيار من طرف السلطات بما توفره من احتياطات، والدفع بسعر الصرف إلى الاحتكام لقوى العرض والطلب، و القبول بمنطق السوق.

- **دراسة (دوحة سلمى)أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية بعنوان:" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها – دراسةحالة الجزائر" جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2007** و قد هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار الصرف و الميزان التجاري بالتركيز على سياسة تخفيض قيمة العملة التي جاءت فيإطار الإصلاح الهيكلي و دورها في تخفيض العجز و هذا بالاعتماد على النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولارالأمريكي على الميزان التجاري والوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي، و خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري نظرا لطبيعةالاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات و الذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

- **دراسة (نادية سحاب) أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي بعنوان " أثر تقلب سعر الصرف في الأسواق الدولية : دراسة أثر تقلب سعر الأورو و الدولار على الجزائر " جامعة وهران 2،**

2021، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة الوصول إلى النتائج المتعلقة بتأثيرات تقلبات أسعار الصرف في السوق الدولية على الاقتصاد الجزائري وإيجاد الحلول للحد أو التقليل من مخاطر تلك التقلبات، وقد خلصت الدراسة إلى أن تحليل ظاهرة سعر الصرف لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون شاملا للظاهرة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة من المؤشرات التي لا يمكن حصرها. ويعتبر بحثنا هذا محاولة لتحديد أهم التأثيرات التي يمكن أن تحدث على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري نتيجة تغير سعر صرف كل من الدولار الأمريكي و الأورو مقابل الدينار الجزائري، خاصة أن فترة الدراسة شهدت العديد من التحولات الاقتصادية غرفها الاقتصاد العالمي نتيجة للأزمات؛ عصفت بالعالم كله خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فبقي خاضعا لتبعية المحروقات ما جعل التجارة الخارجية تخضع لمعادلة تصدير البترول والغاز مقابل جلب مختلف المستلزمات، كما بين أن التعامل بعملة الدولار في عملية التصدير يشكل عبئا إضافيا على الخزينة العمومية وهذا لتحويل هذه العملة فيما بعد إلى الأورو بغية تلبية الاحتياجات الوطنية من دول الاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك أن التوزيع الجغرافي للواردات يبين مدى ارتباط الجزائر بالاتحاد الأوروبي وحتى في الصادرات المشكلة أساسا من المحروقات لكن تسعر بالدولار الأمريكي ما يجعل الجزائر تخسر هامش سعر الصرف بين الأورو والدولار إضافة إلى تحويل الجزائر إلى سوق استهلاكية بامتياز.

II -3-3: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تلتقي الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها تعالج أهم المواضيع في التخصص، حيث تشترك مع هذه الدراسات في الاعتماد على نفس المنهج، كما أن الدراسات السابقة تعتبر كمقدمة لدراستنا الحالية في حين تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كون هذه الدراسة تعمقت وتوسعت آخذة بعين الاعتبار متغيرات الدراسات السابقة و مستحدثة لمتغيرات جديدة.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، وذلك من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية وتسويتها.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته، ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل إلى مخاطر اقتصادية كبيرة، ولذلك تسعى الكثير من الدول إلى جعل استقرار سعرالصرف من أولويات السياسة الاقتصادية وهذا بتبني استراتيجية تهدف إلى إدارة هذه المخاطر والتقليل منها.

يعرف الميزان التجاري بأنه البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وتسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة، كما أنه يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما و بين قيمة صادراته، ويحدث التوازن في الميزان التجاري في الحالة التي يكون فيها جانبي الميزان في حالة تعادل وتساوي تام، وتحاول كل دول العالم الوصول إلى توازن

في ميزانها التجاري على الرغم من أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق، وهذا من خلال محاولتها التقليل من واردتها قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها.

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلىانخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

مقدمة

تعد سياسات سعرالصرف من بين السياسات الهامة فيصنع القرارات الاقتصادية،خصوصا بعد الموجة العارمة من الانفتاح التجاري الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة ففي الدول المتقدمة التيتتبع نظام الصرف المرن ، تعتمد عل يهسياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها بينما استخدمت هذه السياسة في الدول النامية ضمن برنامج التكييف الهيكليا لتي تتمعادة بإشراف المؤسسات المالية و النقدية الدولية ، وذلك لاستعادة التوازن ات المالية لهذه الدول.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا ، لاقتصاد فيطور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق بعد المشاكل التيصاد فته جراء انهيار أسعار النفطف يالسوق العالمي ، بداية من منتصف الثمانينيات وهذا ما دفع لطلبا لمساعدة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وتطبيق اما يعرف ببرنامج لتثبيتو التعديلا لهيكلي للخروجمن النفق المظلم للاقتصاد الوطن

و لقد لعبت سياسة سعر الصرف و التجارة الخارجية دوره اما في هذه الإصلاحات ،وذلك بتحرير الدينار الجزائري من لقيود الإدارية ،واعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لاسترجاع التوازن الخارجي وتحرير التجارة الخارجية ،فيظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات فيصادراته

وسوف نتطرق فيهذا الفصل إلى الدراسة التحليلية لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري وكذا الميزان التجاري وفق الخطة التالية :

III.1. نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري

III.2. تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة غليزان

III.3. الدراسة التحليلية

III.1. نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري

III.1.1.نشأة البنك الخارجي الجزائري

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مر مراحل خلال تطوره فلعب دور التسهيل تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الاخرى، وتمثل دوره الاساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية.

خلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 8-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الاولى التي تحولت إلى مؤسساتمستقلة ضمن مرسوم 6188 في 12 جانفي 1988

III.1.1.1.تعريف البنك الخارجي الجزائري

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الاجنبية بموجب المرسوم رقم 67/204 الصادر في 01 أكتوبر 1967، ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح عن الاستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم(لطرش، 2007، صفحة 12).

III.2. تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة غليزان

سنتطرق في هذا المبحث أولا إلى عرض البنك الخارجي الجزائري ومن ثمة إلى الوكالة التي تم تربصنا على مستواها وذلك بمنح البيانات التي تخص كل من الهيكلة النشاط التأسيسي، أهم المتعاملين

III.1.2. تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة غليزان

تعريفه : يعتبر البنك الخارجي الجزائري بنكا تجاريا، حيث تم إنشاؤه بحسب مرسوم 66/78 بتاريخ 13/06/1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الاساسي لها والتشريع التجاري وكذا التشريع الذي يخص شركات التضامن ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنتمي لها و لقد ضم هذا البنك جميع البنوك ذات الانظمة المشابهة له والمتمثلة في كل من :

- بنك التسليف العقاري الجزائري – التونسي في جويلية 1966
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967
- بنك باريس الوطني في جانفي 1968
- بنك باريس وهولندا في جوان 1968

ولقد أسس ليعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الاجل، كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسات الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير، والمساهمة مع الهيئات المالية الاخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الاجل، إذ يقوم الى جانب العمليات المصرفية التقليدية تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعياكان أم زراعيا

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على ما يقارب 200 وكالة باختلاف الصنف أ – فئاتها (الوكالة الرئيسية، وكالة من – وكالة من الصنف ب – وكالة من الصنف ج حيث يتم تصنيف الفئة على أساس: رقم الأعمال، عدد العمال، حجم االعمليات ...) كما يحتوي على أكثر من مليون ونصف حساب، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، مما يدفعه للتجديد والحداثة قصد الحفاظ على مكانته وتشريف صورته الخدماتية

نشاط البنك:

يهدف تحقيق التوازن المالي وسعيا منه لتقليص خطر تركيز محفظته، يتعامل البنك الوطني الجزائري مع زبائن، حيث عمد لتمويل مختلف القطاعات كما قام أيضا بتوزيع أمواله على فترات متباينة بين الاجل القصير والمتوسط من جهة وبين التمويل المباشر قروض الصندوق) والتمويل الغير مباشر (قروض التوقيع) من جهة أخرى، وتتمثل أهم المؤسسات عموما المتعاملة مع(B.E.A):

المؤسسة العمومية: من أهمها كل من:

- المؤسسات المختصة في إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية
- المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
- المؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية
- مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية
- مؤسسات استيراد وتقديم خدمات الحاسوب
- مؤسسات إنتاج الأجر، الخزف، الالمنيوم
- المؤسسات المختصة في إنتاج وتسويق الاجهزة الالكترونية

المؤسسة الخاصة : إذ تتمثل أغلبيتها في المهن الحرة، وعموما كالاتي:

- مؤسسة إنتاج العصير
- وكالات السفر
- المطبعات ودور النشر
- فروع التجميل، الحلاقة
- الأطباء العامون، الاطباء المختصين والصيادلة
- الفروع المختصة في تركيب بعض أنواع الاجهزة كالهاتف
- الفروع المختصة في أشغال البناء
- الهيكلة

III.2.2. تقديم وكالة غليزان

تعتبر وكالة غليزان وكالة رئيسية بحكم حجم النشاطات والاعمال الذي تحققه وكذا بالنظر لأقدميتها فقد ظهرت الوكالة مع ظهور B.E.A وهي بدورها تتعامل مع عدد الزبائن والقطاعات إذا تقوم باتخاذ القراراتالمتعلقة بمنح القروض وفق لما تخوله صلاحياتها وفيما يلي سنتطرق إلى عرض هيكلة وتنظيم الوكالة من اهم المتعاملين والقطاعات الممولة للملفات المدروسة على مستواها .

هيكلة وتنظيم الوكالة:

تحتل الوكالة موقعا جيدا يمنحها وضعية استراتيجية بالمقارنة مع وكالات أخرى مما يعطيها أهمية خاصة فيما يتعلق بالبحث عن مصادر التمويل وترقية المنتجات و الخدمات البنكية باعتبارها وكالة رئيسية فأنها متكلفة بتشجيع السياسة التجارية للبنك و لديها هيكل استغلال يمكنها من القيام بعدة أنشطة خاصة بالإضافة لتلك المخولة لها و ذلك في إطار معالجة و متابعة العمليات البنكية.

للوكالة علاقات وظيفية مع المديريات المركزية و علاقات تعاون مع مديريات شبكة الاشتغال في البنك وفيما يخص القرض فإنها تأخذ القرارات التي هي في صلاحيتها و تطرح لأعلى المديريات المركزية لدراسة ملفات القرض الخاصة بها و التي تتم معالجتها على ذلك المستوى و عموما فإن الوكالة المركزية الموضوعة تحت مسؤولية مدير الوكالة يدعمه مدير مساعد بتحديد وظيفة كل واحد منهما على الترتيب حسب التعليمتين رقم 1408 و 1409 من تاريخ 15/05/1988. إن الوكالة و بغرض تحقيق الاهداف المسطرة من قبلها لتنفيذنشاطاتها تعتمد على الهيئات التالية :

التنشيط التجاري Animation Commerciale : تتمثل الوظيفة التجارية بشكل عام في البحث المستمر عن سبل تطوير الوكالة ، يتم ذلك من خلال المجهودات المبذولة مباشرة من قبل مديرها والمتجلية عموما فيالقيمالآتية

- وضع مخطط تنفيذ يتوافق مع السياسة التجارية للبنك وكذا متابعة التنفيذ.

- الحرص على التنقل المستمر للمعلومات
- السهر على جودة الخدمات المقدمة للزبائن
- وضع تقارير دورية لنتائج نشاطاته

دراسة وتحليل المخاطر :

هي عبارة عن هيئة تخصص بدراسة وتحليل المخاطر والموضوعة تحت سلطة مدير الوكالة من بين ما تقوم به المهام التالية : جمع كل عناصر (الوثائق المحاسبية، الاقتصادية، التجارية والشبه الجبائية) الضرورية لتقدير فرصة القرض وتحديد طبيعة وخطوط القرض التي ستمنح كما إن تحليل مجمل الوثائق لابد أن يكون متبوعا بزيارة لموقع المؤسسة، والحوارات مع المسؤولين عليها.

إبلاغ المديرية المركزية للقرض بطلبات منح القرض إعادة تجديد أو بطلبات تعديل القرض الممنوح للزبائن سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص.

- إخطار الزبائن بالقروض الممنوحة.
- إرسال نسخ الموافقة على القروض لمصلحة تسيير الالتزامات المكلفة بمعالجة هذه العمليات.
- المتابعة المستمرة لتطوير المؤسسات الممولة سواء من بعيد أو عن طريق موقع تلك المؤسسات، وكذا تحريرتقارير دورية تخص استعمال تلك القروض .

تسيير الالتزامات:

جهاز للتسيير والتنفيذ وهو مكلف بعدة أعمال من بينها ما يلي:

- تسيير التقارير الموافقة على القروض ومتابعة استعمالها، وكذا جمع للضمانات المرتبطة بها.
- تحرير وإعداد عقود الكفالة في إطار تقارير الموافقة على القروض وكذا متابعة استلام "رفع اليد" الخاصةبها.

– تدخل بضمانه الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقيات القرض مع المراسلين الاجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول الاخرى. – إعادة تسيير المخازن العمومية أو القيام بشراء وكراء عمليات عقارية غير متصلة بنشاط الشركة أو اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفديها. ينشئ ويضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مصلحة خدمة مركزية للمعلومات التجارية في الخارج ومصلحة ترقية العمليات مع الخارج .

الشكل رقم III–1: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

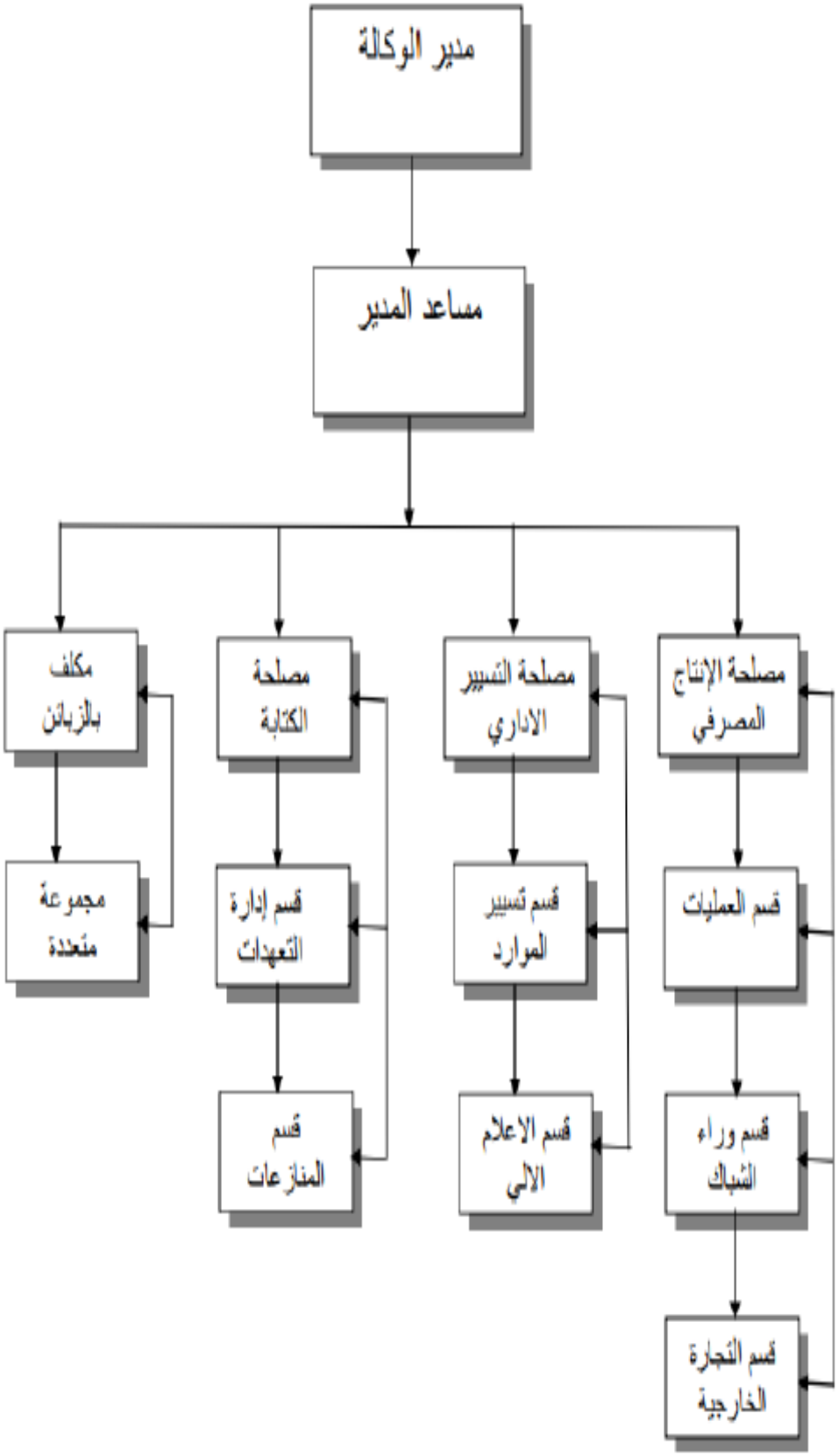

المصدر: النبك الخارجي الجزائري وكالة غليزان

III.3. الدراسة التحليلية

أولا: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو

الجدول رقم III-1: تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو

السنوات	سعر الصرف بالدولار الأمريكي	سعر الصرف بالأورو
2017	110.97	137.48
2018	116.60	135.38
2019	119.35	133.62
2020	126.77	132.15
2021	135.06	156.91
2022	141.99	148.43

المصدر : البنك الدولي

نلاحظ انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام كل من الدولار الأمريكي و الأورو على مدار السنوات الأخيرة . تدور أسباب هذا التراجع حول عدة عوامل اقتصادية ومالية، مثل:

- ✓ تراجع أسعار النفط: حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، ولذلك يعتبر تراجع أسعار النفط في السنوات الماضية من العوامل المؤثرة
- ✓ تباطؤ النمو الاقتصادي: يمكن أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي إلى زيادة الضغط على العملة المحلية وانخفاض قيمتها.
- ✓ العجز المالي: عندما يكون هناك عجز في الميزانية الحكومية، قد يؤدي ذلك إلى تقليل قيمة العملة
- ✓ التضخم: عندما يرتفع معدل التضخم بشكل كبير في البلد، فإن ذلك يؤثر سلباً على قوة الشراء للعملة

بالنسبة للميزان التجاري، فإن انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي و الأورو يمكن أن يؤثر على الواردات والصادرات. قد يجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز التجاري .

قد يؤثر هذا الانخفاض في قيمة العملة على المستهلكين، إذ قد يرتفع سعر السلع المستوردة ويؤدي إلى ارتفاع التضخم. كما قد يؤثر أيضًا على الشركات التي تعتمد على المواد الخام المستوردة، وتزيد تكاليف الإنتاج عند ارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار الجزائري .لاحظ أن هذه التحليلات قد تكون تفسيرات محتملة، ويمكن أن تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على تذبذب قيمة العملة.

الشكل رقم : **III–2 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورر**

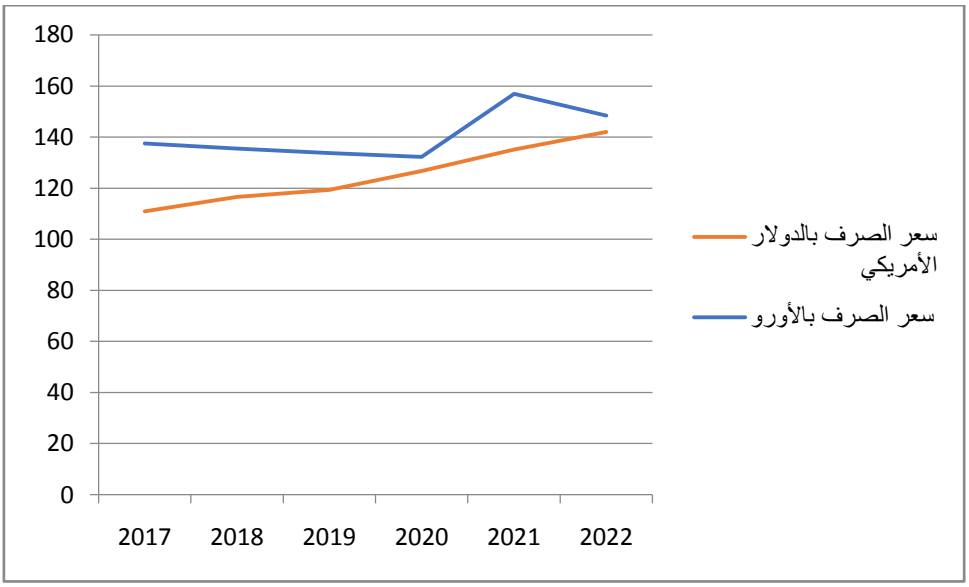

المصدر : البنك الدولي

أولا: صادرت السلع والخدمات

تمثل صادرات السلع والخدمات قيمةكافة السلع وخدمات السوق الأخر بالمقدمة إلى بقية بلدان العالم . و هي تشمل قيمة السلع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص ، وغيرها من الخدمات مثلا لاتصالات ، و الإنشاءات ، والخدمات المالية ، والمعلوماتية ،والأعمال والخدمات الشخصية و الحكومية .

الجدول التالي يمثل قيم صادرات السلع و الخدمات في الجزائر.

جدول رقم III–2 صادرات السلع و الخدمات في الجزائر

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
صادرات السلع و الخدمات	**38.50**	**45.23**	**39.01**	**25.11**	**43.34**

الجدول رقم : **III-2** يمثل صادرات السلع و الخدمات في الجزائر ونلاحظ أنها بلغت أعلى قيمة لها سنة 2018 و أخفض قيمة لها سجلت سنة 2020، حيث أن هذه القيم ترتبط أساسا بأسعار البترول التي تعرف في السنوات الأخيرة لا استقرارا في أسعارها، حيث إن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي، يعتمد بنسب جد مرتفعة على الصادرات النفطية التي تمثل غالبية الصادرات، والتأخر الكبير في توسيع الصادرات غير النفطية جعل من قيم الصادرات ترتبط بشكل وثيق بأسعار البترول.

ثانيا: صادرت الخدمات التجارية

قيمة صادرات الخدمات هي المبلغ الذي يتم تحصيله من الخدمات التي يتم تصديرها من بلد إل دول أخرى، وتشمل الخدمات مثل النقل البحري والجوي و الخدمات المالية، خدمات الاتصالات، الأعمال الفنية والترفيهية، الخدمات الصحية و التعليمية، وغيرها من الخدمات.

الجدول رقم:III-3 صادرات الخدمات في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة صادرات الخدمات	3.02	3.22	3.07	2.94	3.16	3.58

يمثل الجدول رقم : **III-3** قيمة صادرات الخدمات في الجزائر بين عامي 2017 و 2022، حيث بلغت أدنى قيمة 2.94 مليار دولار وأعلى قيمة لها 3.58 كانت سنة 2022، وهذا يعني أن الجزائر ربما بدأت تولي اهتمام ما في تنويع صادراتها

يتم تفسير هذه القيم الجد منخفضة كون الجزائر تعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية و الغازية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، وهذا يعني أن الصادرات الأخرى مثل الخدمات تكون أقل بكثير، مما يوحي بعدم الاهتمام بقطاع الخدمات وتطويره بالشكل اللازم.

ثالثا: واردات السلع و الخدمات

تشير واردات السلع والخدمات إلى السلع و الخدمات التي تستورد من إلى بلد معين من خلال شراءها من دول أخرى .

الجدول رقم: III–4 واردات السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2017–2021

الوحدة : مليار دولار

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
واردات السلع و الخدمات	55.60	56.33	49.97	40.60	43.02

يمثل الجدول رقم: **III–4** واردات السلع و الخدمات في الجزائر ونشاهد أن قيم هذه الأخيرة تعرف تذبذبا في الارتفاع و الانخفاض التدريجي فقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 2018 حيث سجلت 56.33 مليار دولار لتبدأ في الانخفاض إلى غاية 2020 بما يقارب 16 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى انتشار وباء كورونا وما نتج عنه من غلق للمجالات الجوية و البحرية، كون قيمة الواردات عاودت الارتفاع سنة 2021 لتصل إلى عتبة 43.02 مليار دولار، هذا الرقم يعكس ضعف العروض المحلية، واعتماد البلاد على واردات السلع من الخارج كمصدر لتوفير الاحتياجات المختلفة للسكان و الشركات.

رابعا: الميزان التجاري

يعني الميزان التجاري الفرق بين صادرات الدولة وارداتها، إذا كان الميزان التجاري لدولة ما ايجابيا فهذا يعني أن وارداتها أكثر من صادرتها، أما إذا كان سلبيا فيعني أن وارداتها أكثر من صادرتها.

جدول رقم:III–5 الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2017–2021

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	**38.50**	**45.23**	**39.01**	**25.11**	**43.34**
الواردات	**55.60**	**56.33**	**49.97**	**40.60**	**43.02**
الميزان التجاري	**-17.1**	**-11.1**	**-8.96**	**-15.49**	**+0.32**

المصدر: البنك الدولي

الشكل رقم **III-3: الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2017-2021**

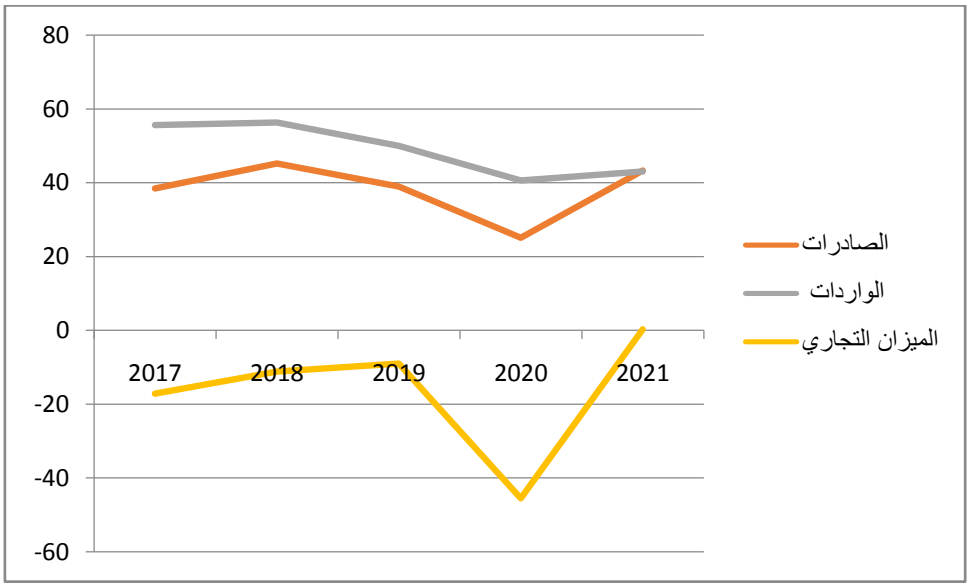

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

خلاصة الفصل

سمحتلنا دراسة الوضعية الوصفية و التحليلية للتطور الزمني للميزان التجاري عن وجود خلل هيكلي فيتطور الميزان التجاري ناجم أساسا عن تلك السياسا والتوجهات التنموية الاقتصادية و لتجارية المتبعة هذا منجهة ، ومد بتبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من لريوع البترولية و التيتحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض والطلب في الأسواق الدولية منجهة أخرى الأمر الذي يبرز عدم وجود انسجام فيتطور كل من الصادرات و الواردات ،وهشاشة الاقتصاد الوطني أماما لها زاوالأزمات الاقتصادية الخارجية ،خاصة العوامل الخارجية المتعلقة بتغيرات أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف .

خاتمة

خاتمة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجيةحيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل؛ الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما يتدخلالسلطات النقدية. وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة متغيراته المستقبلية ولقداختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشراته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم العوامل في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخلوالإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك، فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادراتو الواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع في سعر العملة أو الانخفاض في سعرها ، ولكل من هذين التغيرينتأثيره على للميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنامن فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف ، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثرانتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها .

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنماتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته ، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة،وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدرجي لسياسة صرفها لقد توصلنا من خلالدراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طرديةفي الأجل الطويل. أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة ما يلي:

- ❖ شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقديالدولي والقرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات
- ❖ إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحرو قات – البترول والغاز الطبيعي يجعل منهرهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.
- ❖ يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرضوالطلب على العملات الأجنبية، ما أُدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف.
- ❖ سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري والتوازن الخارجي لأن هذاالأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف

وإجمالا يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء علىالاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى، فعلا تؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري بحيث أن ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدى إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعتها المحلية الأمر الذي يؤدى لارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية

فيما يتعلق بالفرضية الثانية فـأهم أنواع العملات المعتمدة في التجارة الخارجية (واردات وصادرات) تتمثل في عملتي الدولار واليورو وهذا صحيح.

يمكن تجنب مخاطر سعر الصرف من طرف المستوردين وحتى المصدرين بوضع خطط استراتيجية تمكنهم من التنبؤ بمخاطر سعر الصرف قبل حدوثها، وحتى يكون التجنب أكثر واقعي نوصي بوضع التقنيات التالية :

- اختيار عملة تحرير الفواتير
- شروط ملحقة بالعقد التجاري
- تسيير الآجال
- تقنية المقاصة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا– الكتب

–أحمد فريد مصطفى. (2009). الاقتصاد النقدي و الدولي. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع.

–أحمد الأشقر. (2007). الاقتصاد الكلي. الأردن: دار الثقافة.

–الأخضر أبو علاء عزي. (2018). الواقعية النقدية في بلد بترولي. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

–السعيد برشيش. (2007). الاقتصاد الكلي. الجزائر: دار العلوم للنشر.

–الطاهر لطرش. (2007). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

–بسام الحجار. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

–بلقاسم العباس. (2003). سياسات أسعار الصرف . الكويت: مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23.

–حسام علي داود . (2002). اقتصاديات التجارة الخارجية. الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع.

–خالد محمد السواعي. (2016). التجارة و التنمية. عمان: دار المناهد للنشر و التوزيع.

–زكريا مطلق الدوري. (2020). الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

–سمير فخري نعمة. (2011). العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات . الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

-عبد الحسن جليل الغالبي. (2011). سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات). الأردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.

-عبد الرحيم نادر. (2022). آفاق الاقتصاد المريض: صناعة أمريكية. حروف منثورة للنشر الإلكتروني.

-عبد الرزاق بن الزاوي. (2017). سعر الصرف الحقيقي التوازني. دار اليازوري للنشر و التوزيع.

-عبد المجيد قدي. (2003). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-عرفان تقي الدين الحسني. (1999). التمويل الدولي. عمان: دار مجدلاوي للنشر.

-غازي عبد الرحمن النقاش. (2006). التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية. دار وائل للنشر و التوزيع.

-فايز بن إبراهيم الحبيب. (2022). مبادئ الاقتصاد الكلي. العبيكان للنشر.

-لحلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. لبنان : مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع.

-محمد دياب. (2010). التجارة في عصر العولمة. لبنان: دار المنهل اللبناني.

-محمد سيد عابد. (1999). التجارة الدولية. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،.

-محمد عبد الله شاهين . (2017). أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي. دار حميثرا للنشر و التوزيع.

-محمد غيات شيخة. (2022). التمويل: المبادئ، السياسات، التوجيهات الحديثة . سوريا : دار رسلان للطباعة و النشر و التوزيع.

-نشأت نبيل الوكيل. (2006). التوازن النقدي ومعدل الصرف. مصر: شركة ناس للطباعة.

-ثانيا- الرسائل والمذكرات الجامعية

-أميرة بوقطة.(2018). أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000-2016، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة جيجل.

-إهاب مخيش. (2019). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر 1990-2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة.

-بشرى بن سليمان، مسعودة رحموني. (2019). أهمية الصادرات غير النفطية في الميزان التجاري الجزائري – دراسة تحليلية واستشرافية، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل.

-سلمى دوحة. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة.

-عبد الحق بوعتروس. (2002). دور سياسة سعر الصرف في تكثيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة قسنطينة.

-هجيرة عبد الجليل. (2012). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان.

-وليد بشيشي. (2009). أثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الأور وعلى الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أم البواقي.

-يونس مداني، لخضر رواق. (2019). أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة.

ثالثا- المجلات العلمية

-علي لزعر ، و سمير آيت يحي . (2014). معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري. الجزائر: مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة.

-فرحان سعدون حسين. (2009). أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة ' دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة 1. العراق: مجلة تنمية الرافدين، العدد 96.

رابعا- المواقع الإلكترونية

-https://www.albankaldawli.org/ar/home